تاريخ الارسال:2018/07/04 تاريخ القبول:2019/06/20

دور المدن التراثية القديمة في ترقية نشاط السياحة الثقافية في الجزائر دراسة قانونية

****

The role of the ancient Heritage in the promotion activity of cultural tourism in Algeria A legal study

****

ط.د / أسماء يخلف

تحت إشراف

د. حسن حميدة

جامعة البليدة 2

assmaikhlefdroit@gmail.com

ملخص البحث

تعتبر المدن التراثية القديمة مقصدا سياحيا، فهي تساهم في جذب السائح من أجل اكتشاف ما تتميز به من تراث عمراني، يعبر عن مرحلة تاريخية حضارية وهوية أمة ومجتمع، وتعتبر هذه المدن مصدر انعاش نشاط السياحة الثقافية، حيث تعرف متدخلين كالوكالات السياحية في برمجة الرحلات السياحية والدليل السياحي في ارشاد السائح والحرفيين والمهنيين في الصناعات التقليدية والمطاعم التقليدية والفنادق والنقل بالطرق التقليدية والعروض ..، وبالتالي خلق مناصب عمل في قطاعات مختلفة ذات صلة بالمدن التراثية والسياحة.

الكلمات المفتاحية:المدن التراثية القديمة، السياحية الثقافية، النشاط السياحي، التراث العمراني.

Research Summary

The ancient heritage cities are considered a tourist destination, they contribute to attracting tourists in order to discover the distinctive architectural heritage that reflects the historical stage, the civilization, the identity of the nation and the community, these cities are considered to be a source of revitalization of cultural tourism, activities where tourist agencies interfere to programming tourism trips and tourism guide to tourists guidance and craftsmen and professionals in traditional industries traditional, traditional restaurants and hotels, traditional road transport and presentation...thus creating jobs in different sectors related to heritage cities and tourism.

Keywords: the ancient cities of heritage, cultural touris, tourism activity, urban heritage.

تاريخ الارسال:2018/07/04 تاريخ القبول:2019/06/20

مقدمة:

تعتبر السياحة من القطاعات المهمة، ومورد اقتصادي مستدام ومتنوع مراهن عليه في الجزائر، فهي تسعى من أجل تطوير القطاع من خلال البرامج المعتمدة في مخططاتها التنموية، بالنظر للمقومات الطبيعية والمناخية، الحضارية التراثية والثقافية، المشجعة على الاستثمار بجذب السائح، حيث تجعل منها دولة رائدة ومسوقة لمنتوجها السياحي، فالمدن التراثية القديمة هي جزء هام من هذا التنوع حيث لها بعدها التاريخي والثقافي فهي تعبر عن حضارات توالت بالجرائر، عبر حقبة زمنية متفرقة أنتجت مناخاً ثقافيا وهندسة معمارية متنوعة تؤكد عن نمط العيش الثقافي لكل كيان حضاري مرَّ بالمنطقة.

تزخر الجزائر بعدة مدن تراثية قديمة جديرة أن تلقى العناية والاهتمام الكافي من طرف الدولة والسياح فعلى مر العصور تقادمت على الجزائر عدة حضارات مختلفة، منها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية الحضارة القرطاجية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون وأعطى هذا الغزو الثقافي الحضاري للجزائر كبوابة للقارة السمراء بعدا كبيرا بتحفيز الحركة العمرانية محاليا عبر مختلف التراب الوطني[1] ومتحفا طبيعيا تراثياً يعبر عن الهوية الحضارية، ومتلكاً ثقافياً يساهم في تغذية الاقتصاد الوطني ونشر الثقافة السياحية داخل المناطق التي تتمتع بالتراث الثقافي.

عمل المشرع الجزائري على تأكيد الحماية القانونية للمدن التراثية القديمة من خلال مراسيم وقوانين تنظمها، والمتمثلة في القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

المبحث الأول: الاطار القانوني للمدن التراثية القديمة السياحية:

لدى المدن التراثية القديمة أهمية كبيرة، حيث نظمها المشرع الجزائري من خلال أحكام قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ونصوص قانونية أخرى متفرقة كقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة وقانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنميته المستدامة، كما حرص على حمايتها نظرا للقيمة التاريخية والتراثية والحضارية التي تتمتع بها هذه المدن، وتناولنا في هذه النقطة مفهوم التراث الثقافي والحماية القانونية للمدن التراثية القديمة.

المطلب الأول:مفهوم التراث الثقافي:

تعددت تعريفات التراث الثقافي منها قانونية، فقهية ولغوية، حيث تحدد لنا مما يتكون التراث الثقافي بما أن محل الدراسة هو المدن التراثية القديمة، عالجنا هذا المطلب في نقطتين تتمثل في الفرع الأول تعريف الفقهي للتراث الثقافي،والفرع الثاني تعريف القانوني للتراث الثقافي.

الفرع الأول:تعريف الفقهي للتراث الثقافي:

اختلفت تعريفات التراث الثقافي على مر الأزمنة وهذا بفضل اجتهاد الفقهاء حيث وصلنا الى تحديد عدة أنواع من التراث الثقافي سواء منه المادي، اللامادي، أو المختلط.

أولا:التعريف اللغوي والفقهي للتراث الثقافي:

التراث الثقافي يجمع بين مصطلحين تراث وثقافة ولكل مصطلح منهما تعريف يحدده حيث اذا اجتمع المصطلحين معا يتكون لنا مفهوما جديدا وهذا ما حددناه في النقاط التالية.

أ – التعريف الفقهي للتراث: يعتبر التراث مظهرا من مظاهر الابداع الجماعي للأمة خلال تاريخها الطويل كما يعد التراث أفضل تعبير عن الهوية الثقافية للأمة وذاتيتها الثقافية ويشمل التراث أشكالا متعددة ثقافية وفنية وفكرية متوارثة من ماضي الأمة القريب والبعيد.[2]

ب – التعريف الفقهي للثقافة: حيث عرفها عالم الاجتماع روبرت بيرستد "بأنها ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في مجتمع" وهناك تعدد في تعريفات حيث ظهر اتجاهين اتجاه ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية،أما الاتجاه الثاني فهو يربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما والعلاقات التي تربطهم وتوجهاتهم.[3]

ج – التعريف اللغوي للتراث الثقافي: هو المال الموروث قال الله تعالى {وَتَأْكُلُونَ التُرَاثَ أَكْلاً لَمَا وَتُحِبُونَ المِالَ حُباً جَمًا} سورة الفجر الآية 19، حيث يعتبر التراث المال المتوارث بين الأجيال، وقد يكون المال ثقافيا مثل الآثار والمخطوطات والكتب القديمة، كما قد يكون المال طبيعيا مثل عناصر التراث الطبيعي كالجبال والبحار والأنهار وكل هذا يعبر عن قيمة تتوارثها الأجيال.[4]

د – التعريف الفقهي للتراث الثقافي: إن كلمة تراث تعني ما تم توريثه، ويضم في طياته الانتقال من الماضي الى المستقبل وكذلك المحافظة عليه للأجيال القادمة، وهذا التراث سواء كان في مجال العمارة والثقافة وفنون التصميم والأدب،وحسب منظمة اليونسكو يمكن تقسيم التراث من تراث ثقافي قد يكون مادي أو معنوي وتراث طبيعي ونوع ثالث يمكن أن يكون تراث مختلط يجمع بين طبيعي وثقافي،[5] وبما أن موضوع بحثنا المدن التراثية القديمة سنحاول اعطاء تعريف للتراث الثقافي المادي ولامادي .

ثانيا: التعريف الفقهي للتراث المادي ولامادي:

يشمل التراث المادي ممتلكات عقارية ومنقولة، أما التراث اللامادي يتمثل في ممتلكات غير مادية، والمدن التراثية القديمة هي ممتلكات ثقافية عقارية يمكن أن تتوفر فيها أيضا ممتلكات ثقافية منقولة وتراث لامادي.

أ – تعريف التراث الثقافي العقاري: يعتبر التراث العمراني طبقا لميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته بأنه كل ما شيده الانسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية، عمرانية اقتصادية، تاريخية، علمية، ثقافية أو وظيفية ويتم تحديده وفق ثلاث مستويات، المباني التراثية وتتكون من المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها،[6]مناطق التراث العمراني وتتمثل في المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها،مواقع التراث العمراني وتضم المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.[7]

ب – تعريف الممتلكات الثقافية المنقولة: وهي الممتلكات التي يمكن حملها أو نقلها من مكان لآخر كالتماثيل والرسومات، الكتب، المخطوطات والتي لها مضامين تراثية، ثقافية، حضارية وتاريخية.[8]

ج – تعريف الممتلكات الثقافية اللامادية: وهي تقاليد وأشكال التعبير الحية الموروثة من أسلافنا والتي تداولتها الأجيال الواحد تلو الآخر، وصولا الينا مثل التقاليد الشفهية والفنون الاستعراضية والطقوس والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون والمهارات المستخدمة في انتاج الصناعات الحرفية التقليدية.[9]

الفرع الثاني: المفهوم القانوني للتراث الثقافي:

قسم المشرع الجزائري التراث الثقافي إلى ممتلكات ثقافية عقارية وممتلكات ثقافية منقولة وممتلكات ثقافية لامادية، تطرقنا في هذه النقطة الى تعريف أنواع التراث الثقافي التي تتواجد بهذه المدن التراثية القديمة، وقد قسمنا هذا الفرع الى أولا التعريف القانوني للتراث الثقافي، وثانيا تعريف القانوني للتراث المادي ولامادي.

أولا: التعريف القانوني للتراث الثقافي:

حظي التراث الثقافي بحماية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، لذا قسمنا التعريف القانوني للتراث الثقافي إلى نقطتين وهما تعريف المشرع الجزائري والتعريف الدولي.

أ – تعريف المشرع الجزائري: حسب قانون رقم 90-25 المتعلق التوجيه العقاري والقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

1 – حسب قانون رقم 90-25 : عرف التراث الثقافي على أنه تلك الأماكن التي لها اعتبارات تاريخية أو ثقافية أو علمية أو أثرية أو معمارية أو سياحية.[10]

2 – أما بالنسبة للقانون رقم 90-29: فقد حدد وصنف الأقاليم التي تتوفر اما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخي.[11]

3 – حسب القانون رقم 98-04: عرف التراث الثقافي في المادة الثانية منه على أنها جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص والمنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ الى يومنا هذا،وتعتبر كذلك الممتلكات الثقافية الغير مادية جزءا من التراث الثقافي للأمة.[12]

ب – التعريف الدولي: وحسب منظمة اليونسكو فان التراث الثقافي يتكون من الآثار وتشمل الكهوف أعمال النحت...، وكذلك المواقع وهي أعمال مشتركة بين الانسان والطبيعة، المجمعات وهي مجموعة مباني منعزلة أو متصلة والتي لها قيمة عالمية واستثنائية من وجهة نظر العلم والفن،وتراث ثقافي لا مادي ويتجلى في التراث الفكري والاجتماعي وهو العادات والتقاليد ...[13]

ثانيا:التعريف القانوني للتراث الثقافي المادي ولامادي:

خلال هذه النقطة تطرقنا الى التعريف القانوني للتراث الثقافي المادي واللامادي نظرا لارتباطه بالمدن التراثية القديمة.

أ – التعريف القانوني للتراث الثقافي العقاري: لقد عرف المشرع الجزائري التراث الثقافي العقاري من خلال قانون رقم 98-04، حيث تشمل الممتلكات الثقافية العقارية المعالم التاريخية، المواقع الأثرية، المجموعات الحضرية أو الريفية وتخضع هذه الممتلكات الثقافية العقارية أيا كان وضعها القانوني، لأحد أنظمة الحماية اما التسجيل في قائمة الجرد الاضافي، التصنيف أو الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة.[14]

كما تقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية، والمتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية،من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها.[15]

ب – التعريف القانوني للممتلكات الثقافية المنقولة: وتتمثل في الأشياء العتيقة مثل الأدوات والمصنوعات الخزفية والعملات والأختام والحلي والألبسة التقليدية، المخطوطات الكتب ...[16]

ج – التعريف القانوني للتراث الثقافي اللامادي: وهو عبارة عن مجموعة معارف أو تصورات اجتماعية معرفة مهارة،كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، حيث ترتبط بميادين مختلفة ومتعددة كالمسرح والحفلات الدينية والأغاني التقليدية والشعبية...[17]

ونظرا لأهمية المدن التراثية القديمة التاريخية والحضارية و ما يمكن أن تضيفه للسياحة والمهتمين بالثقافة فهي تعتبر الأماكن الأكثر زيارة، لما تحتويه من معالم أثرية وهذا ما تطرقنا اليه في النقطة التالية .

الفرع الثالث: أنواع المدن القديمة السياحية في الجزائر:

للنشاط السياحي عناصر تساهم في تطويره وتشمل الجذب السياحي ويحتوي على العناصر الطبيعية، وأخرى من صنع الانسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية، عنصر النقل البري، البحري، الجوي، أماكن النوم كالفنادق بيوت الضيافة وشقق الايجار، خدمات البنية التحتية كالمياه الكهرباء والاتصالات ...[18] تطرقنا من خلال هذه النقطة الى أنواع المدن القديمة في الجزائر، أنواع السياحة في المدن التراثية القديمة.

أولا:أنواع المدن القديمة في الجزائر:

تمتلك الجزائر عدة أنواع من المدن القديمة منها المدن العتيقة، المدن التاريخية، القرى القديمة.

أ – تعريف المدن العتيقة: إن النسيج العمراني بالمدينة العتيقة له علاقة وطيدة بتلاحم خلايا العائلات الأصلية التقليدية المتعاقبة المستعملة لنسيج العمراني، فهو يتكون من منازل جد متلاحمة وصغيرة الحجم وطرق ضيقة متفرعة الى ممرات تنتهي بالمنازل المسكونة حسب درجات ارتفاع وانخفاض مستويات البيوت المأهولة بالسكان وفي هذه المدن التقليدية تكون الأزقة سليمة الاستعمال من أزقة عمومية الى أزقة وطرق شبه عمومية فمداخل خاصة .[19]

ب – تعريف المدن التاريخية: وهي كل المدن التي شيدها أو بناها آباءنا أو أجدادنا القدماء بكل مالها من مميزات في العمارة من المعالم التاريخية، لذا يجب علينا المحافظة عليها لأنها تدل على حضارتنا وتاريخنا وكذلك بما فيها من صناعات تقليدية وحرف يدوية وغيرها مما يشمل المدن التاريخية التي تتميز بها من الفنون والهندسة والأدب وغيرها.[20]

يكمن الجانب السياحي للمدن التاريخية أو المناطق التاريخية أنها تم اعدادها للغرض السياحي، فإنها تعتبر معالم سياحية هامة، والمحافظة على تلك المناطق والمباني ضمنها بشكل خاص يبرز الأصول الحضارية للشعب والمنطقة لكن التعامل مع تلك المعالم يقتضي الاستعانة بالمختصين والفنين وحتى من السكان المحليين الحرفيين منهم من أجل الحفاظ على الطابع الأصلي من خلال الترميم والإصلاح.[21]

ج – تعريف القرى القديمة: إن المباني القديمة الموجودة في البيئات القروية والأماكن المنعزلة لها ارتباط بالسياحة البيئية،لكن وحسب موضوع بحثنا نركز على المدن ذات الطابع التراثي أو المدن القديمة التاريخية، وتكمن أهمية هذه المدن في أنها تحفظ التاريخ الثقافي للمجتمعات المحلية، ومن القرى القديمة التي جرى صيانتها وترميمها، ومن ثم استخدامها كمنتجعات سياحية وتشكل هذه القرى مثالا حيا على استثمار المصادر التراثية البيئية في الصناعة السياحية، بما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية وبما يحفظ الموروثات التقليدية من الزوال والاندثار .[22]

ثانيا:أنواع السياحة بالمدن التراثية القديمة:

تختلف أنواع السياحة حسب سبب الزيارة ونوع الزيارات،لذا تطرقنا الى الأنواع التي تتماشى مع التراث الثقافي والمعالم الأثرية والتاريخية.

أ – السياحة الحضرية: وهي نوع من أنواع السياحة الدارجة والمعروفة وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، وتشكل مرافق الاقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الاطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة وكذلك السياح القادمين اليها، وقد أخذت الحكومات على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر على الموارد والمعطيات السياحية ويمكن تطويرها كالمواقع التاريخية والأثرية، وذلك من أجل اشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح الى المدينة من ناحية أخرى.[23]

ب – السياحة الثقافية: تطرقنا للسياحة الثقافية في نقطتين هما التعريف الفقهي والقانوني لها وهي:

1 – التعريف الفقهي: تشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف وهذه السياحة غالبا ما تكون دائمة اذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم[24] وعرفها سميث:{بأنها امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة وهي كذلك السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوع من السياحة الثقافية وفرصة للإطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة} .[25]

2 – التعريف القانوني: كما عرفها المشرع الجزائري في قانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على أنها كل نشاط استجمام، يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية.[26]

ج – السياحة التاريخية: وهي التي يتطلع فيها السائح الى فهم الحضارات التي ازدهرت واندثرت وتقوم هذه السياحة على المتاحف والتماثيل والمواقع التاريخية والمباني والبقايا الأثرية، والتي تمثل ذكريات تاريخية مرئية لحقب قديمة.[27]

من خلال هذه التعريفات يمكننا القول أن السياحة الثقافية هي أكثر سياحة تتماشى مع موضوع بحثنا.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للمدن التراثية القديمة:

حرص المشرع الجزائري من خلال نصوصه القانونية على حماية المعالم الأثرية التاريخية والتراث الثقافي العقاري من خلال عدة قوانين متفرقة، حاولنا الالمام بها والتطرق لها ومعرفة كيف حمى المشرع الجزائري المدن التراثية في نصوصه، ونقوم بعمليات التنسيق بينها من خلال هذه النقطة، وقسمناها إلى ثلاث نقاط متمثلة في ظل قانون 90-29 و 98-04 في ظل قانون السياحة، في ظل قانون تهيئة الاقليم والبلدية.

الفرع الأول: الحماية القانونية للمدن التراثية القديمة طبقا للقانون رقم 90-29 و 98-04:

نص المشرع الجزائري في مواد قانون التهيئة والتعمير الى احترام عمليات البناء مع المحافظة على المدن التراثية القديمة، كما تطرقنا الى المواد التي تنص على الحماية المدرجة في قانون حماية التراث الثقافي.

أولا: في ظل قانون رقم 90 –29 المتعلق بالتهيئة والتعمير:

أقر قانون 90-29 الذي صدر قبل صدور قانون رقم 98-04، على وقاية التراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية،[28] كما أكد على حماية المعالم الأثرية والثقافية وعدم قابلية البناء إلا في القطع الأرضية التي تكون في حدود متلائمة،[29] كما شدد القانون خاصة فيما يتعلق بحماية المعالم التاريخية، حيث أكد بعدم

امكانية أن يتجاوز علو البنايات في الأجزاء المعمرة من البلدية متوسط علو البنايات المجاورة وذلك في اطار احترام الأحكام المنصوص عليها في التشريع المعمول به .[30]

كما أقر بعدم الترخيص بالبناء أو الهدم من شأنه أن يمس بالتراث التاريخي والثقافي، أو يشكل خطرا إلا بعد استشارة وموافقة المصالح المختصة في هذا المجال وفقا للقوانين والتنظيمات السارية،[31] وبالتالي فان قانون رقم 90-29 سيحقق لنا المحافظة والحماية على المدن التراثية القديمة ومنع أي تجاوزات تأثر بالطابع العمراني والأثري لها.

ثانيا: قانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي:

أقر القانون رقم 98-04 على المخطط الدائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي من أجل القطاعات المحفوظة،[32]كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 03-324 بالنسبة للمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، فانه يحدد القواعد العامة والارتفاقات استخدام الأرض والشروط المعمارية التي يتم على أساسها المحافظة على العقارات والإطار الحضري، كما ينص على اجراءات خاصة للحماية لاسيما المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الاضافي أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ.[33]

كما أن المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 03-322 قام بتنظيم الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، من خلال التصميم والدراسات المساعدة والمتابعة ومراقبة انجاز الأشغال، مهما تكن طبيعتها وأهميتها المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الاضافي.[34]

الفرع الثاني: الحماية القانونية المدن التراثية في ظل قانون السياحة:

ان المشرع الجزائري حمى التراث الثقافي والتاريخي والمواقع الأثرية من خلال قوانين السياحة بما أن هناك علاقة بينهم، حيث أنه اعتبر المدن التراثية القديمة معالم سياحية وهذا لما تحتويه من معالم أثرية وتاريخية، وتطرقنا من خلال هذه النقطة الى قانون السياحة وكذلك بعض المراسيم التي لها علاقة بالسياحة وحمى المشرع الجزائري فيها كل ما يرتبط بترقية المدن التراثية القديمة.

أولا: في ظل قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

عرف المشرع الجزائري النشاط السياحي على أنه كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الايواء أم لم يشمله،[35] كما حماه من خلال تأكيده على وجوب المحافظة على الموقع السياحي ذو الطبيعة التاريخية أو الثقافية من التلف والاندثار بفعل الطبيعة أو الانسان، ووجوب تثمين أصالته[36] وحرص المشرع الجزائري على الترقية السياحية فهي الأداة المميزة من أجل تثمين التراث والقدرات والمؤهلات السياحية ولوسائل الاعلام دور من خلال ترقية المؤهلات السياحية والثقافية والطبيعية التي تزخر بها البلاد وتعزيز فرص الاستثمار والشراكة، فهي تحظى بكل أشكال الدعم والإعانة من الدولة والجماعات الاقليمية.[37]

ثانيا: في ظل قانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية:

اعتبر المشرع الجزائري المنطقة المحمية بأنها جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء وتستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية والأثرية أو الثقافية،[38] وهذا قصد المحافظة عليها ومنع عمليات البناء ومن أجل المحافظة على الطابع الاثري وحمايته من التجاوزات أو عمليات التغيير فيه.

ثالثا: في ظل المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 المتعلق بشروط وكيفيات انشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها:

ان الوكالات السياحية لها دور في تنشيط السياحة الوطنية من خلال تنظيم رحلات سياحة وطنية لفائدة الطلب الداخلي، وتنظيم رحلات السياحة الاستقبالية تكون على مستوى التراب الوطني ولفائدة الطلب الخارجي [39] وتكون هذه الرحلات للمواقع الأثرية وحسب المواسم فكل موقع من مواقع الجزائر يتميز بمناخ معين، سياحة موسمية، سياحة الأثرية صحراوية، سياحة في المواقع الأثرية الشمالية وموسمية منها الربيعية والخريفية التي تنشط على مستوى المدن الأثرية.

ولها دور هام في ضمان احترام الثقافة والتراث المحلي كذلك احترام البيئة والمحافظة على المناطق والمواقع السياحية التي يتم زيارتها،فهذا واجب من واجباتها العامة حسب نموذج الشرط النموذجي المذكور في المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 . [40]

رابعا: في ظل المرسوم رقم 06-224 المتعلق بتحديد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة:

لابد من اعتماد الدليل السياحي المختص وطنيا حيث له دور في تنشيط الصناعات التقليدية والمعارض والتعريف بالمواقع المصنفة ضمن التراث العالمي، [41] ويعتبر الدليل السياحي الوطني الأكثر دراية بالمواقع من الدليل السياحي المحلي نظرا لتكونه في علم الآثار والتاريخ والهندسة المعمارية...، من أجل ارشاد السياح وتقديم خدمة ذات جودة ومساهمته في اعطاء صورة جيدة عن الجزائر لكن بما أن الدليل السياحي المحلي أكثر دراية وإلمام بمواقع بما أنها على مستوى محلي لذا من الأفضل اعادة النظر في تكوينه.

الفرع الثالث: الحماية القانونية للمدن التراثية في ظل قانون تهيئة الاقليم و البلدية:

السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم على المستوى الوطني تلعب دورا هاما لحماية المدن التراثية، كما لرئيس البلدية على المستوى المحلي دور في الحماية والمحافظة كذلك وهذا ما تناولناه في نقطتين تتمثل في الحماية في ظل قانون تهيئة الاقليم والحماية في ظل قانون البلدية.

أولا: في ظل قانون تهيئة الاقليم:

وهنا نقسمها الى نقطتين بداية قانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة وثانيا القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

أ - قانون رقم 01-20: يساهم القانون من خلال نصوصه في الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية مع المحافظة عليها للأجيال القادمة، هذا في ظل السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة [42] كذلك من التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني يهدف الى حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه، [43] كما يعمل المخطط الوطني على تحديد مبادئ وأعمال التنظيم القضائي المتعلق بمناطق التراث التاريخي والثقافي. [44]

من خلال المواد المنصوص عليها في القانون نلاحظ أن المشرع الجزائري لم ينص على المدن التراثية القديمة، فهو نص على المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية، والمدن التراثية القديمة تدخل ضمن هذا المخطط.

ب - قانون رقم 10-02: إن النظام التراثي رهان وهوية وإقليم، وتعتبر حماية وتثمين التراث الثقافي الوطني ضمن الاستراتيجية العامة لتهيئة وتنمية الاقليم، والمسعى الجديد يستدعي وضع مخططات لحماية وتثمين المواقع الأثرية، ونجد أن أصناف التراث الثقافي التي لم يتم حمايتها ولا تثمينها بصفة مقبولة تتمثل في مواقع ما قبل التاريخ، القصبات والقصور والقرى التقليدية، فهي تتمتع بخاصية التدهور، هشاشة البعض منها من ناحية هندسة الأرض. [45]

ثانيا: في ظل قانون البلدية رقم 11-10:

كما كلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بالسهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال حماية التراث الثقافي المعماري، كما يسهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلق بحماية التراث العمراني على كامل اقليم البلدية .[46]

إن لرئيس البلدية صلاحيات منها حماية المدن التراثية القديمة بما أنه السلطة الأقرب، وهو من يستطيع السيطرة على المعالم المحلية التي تقع في اختصاصه، كذلك يعتبر المسؤول الأول عن وضع البرامج والمخططات من أجل المحافظة وصيانة المعالم الأثرية والتاريخية وجعلها قبلة سياحية .

ان للمدن التراثية القديمة ارتباط بالسياحة الثقافية حيث تعتبر همزة وصل بين الماضي، والحاضر فالمهتمون بها ينجذبون للمدن التراثية القديمة وتثير اهتمامهم، وهذا ما جعلها تساهم في ترقية نشاط السياحة الثقافية.

المبحث الثاني: دور المدن التراثية القديمة في ترقية نشاط السياحة الثقافية:

تعتبر المدن التراثية القديمة في الجزائر معلما سياحيا هاما وجب المحافظة والإبقاء عليها والترويج لها، ان للمدن التراثية القديمة تأثير كبير على التطور السياحي وتعد جاذبة للسياح وذلك لما تقدمه من معالم عمرانية تروي تاريخ ونمط عمراني لحضارة مضت، كل هذه المقومات تجعل منها وجهة سياحية ثقافية، تطرقنا من خلال هذا المبحث الى دورها في نقطتين وهما المطلب الأول مقومات المدن الجزائرية ووظيفتها البيئية، والمطلب الثاني الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياحي للمدن التراثية القديمة.

المطلب الأول: مقومات المدن الجزائرية ووظيفتها البيئية:

إن المدن التراثية القديمة لها دور في ترقية النشاط السياحي الثقافي، حيث تتمتع الجزائر بتنوع في المدن التراثية القديمة، كما لها دور بيئي يتمثل في المحافظة على الطابع العمراني للمدن التراثية وحمايتها من الاندثار، وقسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول مقومات المدن الجزائرية والفرع الثاني الدور البيئي للمدن التراثية القديمة في ترقية السياحة الثقافية.

الفرع الأول: مقومات المدن الجزائرية:

إن الجزائر متنوعة ومتعددة المعالم السياحية فهي تملك مقومات طبيعية ومنها ما هو من صنع الانسان، وشكل هذا التنوع مزيجا مختلفا في الطابع العمراني، تطرقنا الى لمحة عن التنوع الجزائري وأنواع المدن القديمة في الجزائر.

أولا: لمحة عن التنوع الجزائري:

قمنا بعرض بعض أهم المواقع في الجزائر وعلى ما تتوفر وما يميزها من تاريخ وحضارة وهذا من خلال اعطاء لمحة عامة حول الجزائر وأمثلة عن بعض المدن والقصور .

أ – لمحة عامة عن الجزائر: تتمتع الجزائر بمساحة شاسعة التي جعلت منها ملتقى العديد من الحضارات القديمة، التي تركت بعد زوالها ارثا تاريخيا وحضاريا مجسدا في مواقعها ومدنها الأثرية المنتشرة على كافة التراب الوطني وعلى الصعيد العالمي تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد ايطاليا من حيث المواقع الأثرية الرومانية، وتحتوي على 430 موقعا ومعلما أثريا منها سبعة مصنفة كتراث عالمي من طرف اليونسكو وتوجد هناك عدة مواقع أثرية مصنفة عالميا في الجزائر كقلعة بني حماد، تيبازة، قصبة الجزائر...[47]

ب – أمثلة عن بعض المدن والقصور الجزائرية: هناك العديد من المدن الصحراوية كتمنراست المنطقة الغنية بالمواقع الأثرية، كذلك القصور والمنازل الفاخرة ذات الطراز العربي الاسلامي كدار عزيزة بنت رمضان وخداوج العمياء تحتوي على

قطع أثرية نادرة من التراث الشعبي، مسجد كتشاوة من أشهر المساجد التاريخية في الجزائر، غرداية واد ميزاب التي أسسها الاباظيون يحيط بها خمس قصور، مدينة تلمسان عاصمة الزيانين تحتوي على مساجد وخمسة أبواب يعود تاريخها الى العهد الروماني، قرية غوفي بمدينة باتنة حيث تحتوي على مساكن الشاوية التي تعبر عن الحضارة الامازيغية، وبها مغارات وكهوف وأثار تعود للعهد الروماني، جيجل المدينة القديمة التي تعاقبت عليها حضارات عديدة الفينيقيون، الرومان، الأسبان الأتراك.[48]

ثانيا: أهم المواقع التاريخية:

تمتلك الجزائر عدة قصور ومدن قديمة، تمثل حضارة من الحضارات التي مضت، حيث من خلال هذه النقطة تطرقنا الى القصبة والمدينة الصحراوية الأغواط .

أ – القصبة: مصنفة كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو،[49] من أهم المواقع التاريخية والحضارية في الجزائر القصبة تتميز بتصميمها الاسلامي القديم، وتوجد في أعالي العاصمة على ارتفاع 118 مترا وتعد من أكبر الأحياء القديمة بشوارعها الضيقة ومساجدها العتيقة وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر ميلادي على أنقاض جزر صغيرة كانت موقعا لمرفأ تجاري قرطاجي خلال القرن الرابع قبل الميلاد، وبالتالي فهي تمثل احدى أجمل النصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وشكلا مميزا للمدينة الاسلامية وموقعا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة.[50]

ب – المدينة الصحراوية الأغواط القديمة: تقع في الجزء الشمالي من مدينة الأغواط، تعتبر المدينة القديمة النواة الأولى لنشأة مدينة الاغواط فهي تمزج بين الطابع التقليدي القديم والطابع الأوروبي، بالنسبة للطابع التقليدي القديم لم تشر المصادر التاريخية الى نشأة هذا القصر، لكن الراجح ان تكون القبائل البربرية التي استقرت بالمنطقة منذ وقت مبكر قد شيدت بمكانه بنايات تخزن بها منتجاتها وتأوي اليها عند الضرورة، تتميز المنازل بها بالبساطة فهي تخلو من مظاهر الترف والزخرفة، أما الطابع الأوروبي تميز بشكل منظم ونمط موحد،[51] ان القصور الموجودة بها تعد وجهة سياحية هامة بالمنطقة.

لابد من المحافظة على المدن التراثية القديمة بيئيا من أجل الابقاء عليها للأجيال القادمة لتكون وجهة سياحية مهمة.

الفرع الثاني: الوظيفة البيئية للمدن التراثية القديمة في ترقية السياحة الثقافية:

ان المدن التراثية القديمة لها تأثيرات بيئية منها الإيجابي والسلبي، وبما أن التوجه الجديد للسياحة المستدامة يركز على الجانب البيئي، فللجانب البيئي دور في حماية المدن التراثية والمحافظة عليها للأجيال القادمة وترقية السياحة الثقافية وقد قسمنا الفرع الى الدور الايجابي والتأثيرات السلبية، حماية المدن التراثية، دور الفنادق البيئية في المدن التراثية القديمة.

أولا: الدور الايجابي والتأثيرات السلبية للبيئة:

ان للبيئة تأثيرات سلبية وأخرى ايجابية على المدن التراثية، منها ما هو من صنع الانسان ومنها الطبيعي فلابد من العمل بالدور الايجابي والحد من التأثيرات السلبية و ايجاد حلول تتماشى مع الطبيعة.

أ – الدور الإيجابي: أن البيئة تحافظ على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية وتحسين مستوى جودة البيئة،من خلال محاولة الحد من التلوث المائي والهوائي وتخفيض الضوضاء، الرفع من كفاءة البنية الاساسية والرفع من مستوى الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع.[52]

ب – التأثيرات السلبية: حدوث ظواهر طبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير يمكن ان تحدث تدمير كلي أو جزئي للمباني الأثرية كونها غير مصممة لتحمل هذه العوامل،عمليات التمدد والانكماش الناتجة عن التغيرات المستمرة لدرجات الحرارة ينتج عنها شروخ وتشققات التي قد تزيد بمرور الوقت مما ستهدد سلامة المبنى،[53] كما تتعرض المدن الاثرية والتاريخية

الى تجاوزات من صنع الانسان تتمثل في الإتلاف والنهب والتخريب، نذكر منها قصبة الجزائر التي تعتبر من المواقع التاريخية للبلاد والمسجلة في قائمة التراث العالمي مهددة بالزوال في ظرف زمني قصير حيث لم يتبقى منها سوى 800 دير وقصر في عام 2004 من مجموعها الذي كان يقدر 13000 قبل الاستقلال وحوالي 1800 مع بدايته أي أنه ضاع منها ما يعادل الثلثين وحتى ما تبقى فهو في وضعية سيئة ومتدهورة.[54]

لذا وجب الحد من التجاوز عى المدن التراثية القديمة والمحافظة عليها من الزوال والاندثار وحمايتها من التخريب فهي ارث أجدادنا وجب الحفاظ عليه.

ثانيا: حماية المدن التراثية القديمة:

ان حماية المدن التراثية تنقسم الى حماية تقنية، وقانونية سواء كانت دولية أو وطنية.

أ – الحماية التقنية: تعمل الدول على حماية الآثار والمواقع التاريخية من خلال العمل على صيانتها للحفاظ على طابعها الأثري الحضاري القديم الفني، وبسبب كثافة عدد الزوار على هذه المواقع قد يؤدي إلى تلف بعض عناصرها، لذا لابد من الصيانة والترميم، وتركيز الدولة على الاهتمام بأعمال الحراسة،[55] على المدن التراثية القديمة الحفاظ على المدن التراثية القديمة يشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الصورة البصرية، كما تشمل كل الاجراءات والأساليب التي توفر للموروث البقاء لأطول مدة ممكنة.[56]

ب – الحماية الدولية: تكون عن طريق اتفاقيات دولية وقوانين، حيث استقر العرف الدولي على أن للدولة الحق في المحافظة على ممتلكاتها الثقافية والمطالبة باسترداد وإعادة ما سلب منها كونها جزء من تراثها القومي والحضاري، وقد سعى المجتمع الدولي على حماية هذا الارث عن طريق الاتفاقيات والتوصيات والمؤتمرات الدولية.[57]

ج – الحماية الوطنية: أكد المشرع الجزائري على وجوب المحافظة على المعالم الأثرية والتاريخية ومنع التجاوزات فيها سواء كانت هذه التجاوزات بالبناء أو الهدم، حيث أصدر مجموعة من القوانين المنظمة منها قانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي السابق الذكر وقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير،03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

ثالثا: دور الفنادق البيئية في المدن التراثية القديمة:

اعتماد الفنادق البيئية بما أنها تتناسب مع طبيعة المدن التراثية فهي تراعي وتحترم الموارد الطبيعية والثقافية للموقع وتزيد من قيمة المورد الطبيعي، والهدف من تصميم الفندق البيئي هو خلق علاقة بين السائح والبيئة دون حدوث أي ضرر، وهنا يظهر دور المصمم المعماري حيث يكون مسؤولا عن وضع التصميم الذي يعمل على حماية الأماكن وما يرتبط به من موارد طبيعية وحياة اجتماعية،[58] عند تصميم الفندق البيئي لابد من مراعاة بعض العوامل كالتعرف على التجارب السابقة في حماية البيئة والتعامل معها وحماية الموارد التراثية، ومنها كذلك المقومات التاريخية ذلك بإعادة استخدام المباني التاريخية للحفاظ عليها، والخلفية الاجتماعية من خلال توضيح الثقافة المحلية وتجنب ادخال قيم جديدة تأثر بالسلب، استشارة سكان المنطقة حول طبيعة التصميم المعماري.[59]

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياحي للمدن التراثية في ترقية السياحة الثقافية:

تؤدي المدن التراثية القديمة أدوار متعددة من بينها دور اجتماعي و اقتصادي وسياحي من خلالها تترقى السياحة الثقافية، فكلما حققت هذه الأدوار هدفها كل في مجاله حققنا ترقية في نشاط السياحة الثقافية، بالمقابل كلما نقص الأداء الاقتصادي

والاجتماعي والسياحي للمدن التراثية القديمة أدى الى تدهور نشاط السياحة الثقافية، وقسمنا هذا المطلب الى مجموعة من النقاط وهي الفرع الأول الدور الاجتماعي، الفرع الثاني الدور الاقتصادي، الفرع الثالث الدور السياحي.

الفرع الأول: الدور الاجتماعي للمدن التراثية القديمة:

تؤدي المدن التراثية القديمة عدة أدوار منها الاجتماعي، ويعتبر من أكثر الأنواع خطورة بما أنه يمس ثقافة المجتمع ويؤثر على عادات وتقاليد المجتمع أحيانا بالسلب أو بالإيجاب اذا حسن استغلال السياحة وإعطاء صورة جيدة عن الهوية، الحضارة، التقاليد وتاريخ البلد المستضيف فهذا سيساهم في ترقية نشاط السياحة الثقافية، وقسمنا هذا الفرع إلى أولا ترقية الصناعات التقليدية والتعريف بالعادات والتقاليد،ثانيا دورها في تقديم المعلومات، ثالثا التدريب الفني.

أولا: ترقية الصناعات التقليدية والتعريف بالعادات والتقاليد:

يكمن الدور الاجتماعي للمدن التراثية القديمة في ترقية السياحة الثقافية من خلال خلق علاقات بين السائح ومواطني الدول المضيفة مما يساعد على اكتشاف ثقافات وعادات وتقاليد الأمم، المحافظة على الموارد السياحية الرئيسية في الدولة بمختلف أنواعها، وتنمية القيمة الحضارية لفن العمارة والبناء مع الابقاء على التقاليد المعمارية المحلية للمدن، المحافظة على نظافة المدن لجلب السياح، كذلك يساعد الدور الاجتماعي في احياء الفنون المحلية والصناعات التقليدية والعادات والتقاليد،[60] كصناعة الأواني النحاسية والخزفية والفخارية تتواجد هذه الصناعات في الساحل والمناطق الداخلية للجزائر كتلمسان، تيزي وزو، بجاية، باتنة، سطيف، تيارت، وصناعة الملابس التقليدية هي فنون اكتسبتها من الحضارات التي توالت مثل اللباس التقليدي، القبائلي الشاوي، الواهراني بالإضافة الى صناعة الزرابي...،وكل هذه التقاليد تعرف بالثروات الثقافية والسياحية التي تزخر بها الجزائر.[61]

ثانيا: دورها في تقديم المعلومات:

إن الدور الاجتماعي يكمن في ضرورة تقديم معلومات كاملة للسياح حول المدن التراثية القديمة لمنع الاصطدام الثقافي مع السكان، كالعادات والتقاليد، اللغة ...،ومن الضروري وجود دليل سياحي يرافق السياح حتى يتجنبوا الوقوع في المشاكل أو المواقف المحرجة في هذه المدن، نذكر منها المدن المغاربية مثل المدن الواقعة في الصحراء الجزائرية فهي تجذب السياح بما لديها من مقومات ثقافية وبيئية.[62]

ثالثا: التدريب الفني:

من الأفضل التوجه نحو التدريب الفني بما أن أحد المهام الرئيسية للتعاون الانمائي الدولي في مجال السياحة الثقافية هو ضمان الوصول الى بناء القدرات البشرية في البلاد، من أجل ضمان سلامة ثقافتهم وهناك حاجة لتدريب عدد كبير من الناس، وفي حالات أخرى تكون الحاجة لبعض المختصين لنجاح عملية الحفاظ على التراث المعماري والعمراني.[63]

بتحقيق الدور الاجتماعي لمهامه المختلفة يتحقق لنا الدور الاقتصادي بمهام وأدوار أخرى تكميلية فكل دور يكمل الآخر وهو ما تطرقنا اليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: دور الاقتصادي للمدن التراثية القديمة:

إن الدور الاقتصادي للمدن التراثية القديمة له أهمية كبيرة في ترقية نشاط السياحة الثقافية، حيث يؤدي عدة مهام متنوعة ومختلفة منها ما يساهم في زيادة الدخل الوطني أو المحلي، كذلك توفير مناصب شغل التي تعمل على امتصاص نسبة البطالة، اضافة الى ذلك العائدات المترتبة من المدن التراثية القديمة حيث تساهم في عمليات الترميم والصيانة، لذا نجد أن الدور

الاقتصادي مهم جدا خصوصا في الجزائر،قسمنا هذا الفرع الى عدة أدوار تتمثل في أولا الترويج ثانيا العوائد الاقتصادية، ثالثا التشغيل، رابعا بعض المشكلات الاقتصادية والظواهر السلبية التي تواجه المدن التراثية القديمة.

أولا: الترويج:

لقد شدد وزير الثقافة عز الدين ميهوبي الى ضرورة الترويج لما تختزنه الجزائر من مواقع أثرية نادرة لاسيما تلك العائدة الى العهد الروماني، وقال "من المهم جدا استهداف السياح المهتمين بالسياحة التاريخية " مضيفا " بلادنا تكتنز ما يفوق نصف الآثار الرومانية المتواجدة عبر العالم" وهي بالفعل تستحق الترويج، كما دعا إلى تفعيل دور المرشد السياحي في بلادنا بإدراج هذا التخصص في معاهد التكوين المهني باعتبار المهنة حلقة هامة في الاقتصاد السياحي، مناشدا وكالات السياحة إلى الانخراط في هذه العملية من خلال التنسيق مع المؤسسات الثقافية للترويج للمواقع النادرة المتواجدة بالجزائر،[64] مما يساهم في ترقية نشاط السياحة الثقافية، فالترويج له مهمة التعريف بالمدن التراثية القديمة وتقديم صورة جيدة عنها.

ثانيا: العوائد الاقتصادية:

وتتجلى العوائد الاقتصادية في الضرائب التي تجنيها السلطات المحلية في الأنشطة السياحية والفعاليات التي من شأنها زيادة عدد السياح، دخول السياح الأجانب للوجهات السياحية سيجلب العملة الصعبة كذلك المبالغ التي يتم تحصيلها من تذاكر الدخول للمدن التراثية القديمة توفر مصدر دخل اضافي للسلطات المحلية، انتعاش بيع الصناعات التقليدية وكثرة الطلب عليها[65] للمدن التراثية الدور في تسويق السلع سواء التذكارية منها أو الصناعات التقليدية ويكون بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن وتسويق خارجي كلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.[66]

ثالثا: التشغيل:

يؤدي النشاط السياحي دورا هاما في ايجاد فرصة التوظيف سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته أي ما يصل باستغلال المقاصد السياحية،[67] وبما أن المدن التراثية تحقق لنا سياحة ثقافية فهذا سيخلق لنا مناصب عمل للبطالين وحتى العمالة غير المؤهلة، بسبب تداخل نشاط سياحي مع الأنشطة الاقتصادية كالفنادق والنقل السياحي ووكالات السياحة ومن الوظائف التي ينشئها قطاع السياحة وظائف مباشرة وغير مباشرة ومحثة.[68]

تقديم التحفيزات الجبائية والشبه الجبائية والاجراءات القانونية للنهوض بالاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل [69] سواء كان ذلك بالاستثمار في المطاعم التقليدية والصناعات التقليدية التي تساهم في تنشيط السياحة الثقافية مع احترام الطابع العمراني والتراثي للمدن التراثية القديمة.

رابعا: بعض المشكلات الاقتصادية والظواهر السلبية التي تواجه المدن التراثية:

نقص مصادر التمويل اللازم لمشروعات الارتقاء بالمناطق التراثية عمرانيا ومعماريا وبالتالي ظهور سلبيات كعدم القدرة على المتابعة المستمرة لأعمال الصيانة والإصلاحات اللأزمة لهذه المباني،ارتفاع قيمة الأراضي بالمدن خاصة مناطق وسط المدينة وهذا سيشجع التعدي على المباني الأثرية التراثية بالهدم والتدمير،[70] زيارات الموقع التراثي تؤدي عادة الى زيادة تكلفة صيانة التراث ونقص التمويل يؤدي الى زيادة التدهور لهذا التراث.[71]

اذا حققنا الدور الاجتماعي والاقتصادي معا هنا نستطيع تحقيق الدور السياحي الذي له مهام وأدوار لترقية نشاط السياحة الثقافية، وهو ما تناولناه في النقطة التالية.

الفرع الثالث: الدور السياحي للمدن التراثية القديمة:

تتحقق الاستفادة القصوى من السياحة الثقافية من خلال خمسة مبادئ توجيهية وتتمثل في التعاون، التوازن ادارة السياحة، الجودة والأصالة، الحفاظ والحماية،[72] حيث أن للمدن التراثية القديمة دور سياحي يعمل على ترقية نشاط السياحة الثقافية،قسمنا هذا الفرع الى نقطتين تتمثل في أولا أهمية السياحة في المدن التراثية القديمة،وثانيا اجابيات وسلبيات السياحة في المدن التراثية القديمة.

أولا: أبعاد السياحة في المدن التراثية القديمة:

تكمن أبعاد السياحة للمدن التراثية القديمة في البعد البيئي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، حيث تحيط بجميع الجوانب التي تحقق لنا سياحة ثقافية متكاملة.

أ – البعد البيئي: يجب على السياحة الثقافية المحافظة على بيئات تراثية وثقافية لدرئ أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور البيئي.[73]

ب – البعد الاقتصادي: استغلال موارد البيئة المحلية في صنع منتجات حرفية من انتاج المجتمع المحلي، خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية، بالتالي ستحقق لنا هذه الأبعاد الرفع من مستوى معيشة الأفراد.[74]

ج – البعد الاجتماعي: يعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، اضافة الى خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمة المواطن الى جانب الزائرين، حيث يعمل البعد الاجتماعي على تطوير أماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.[75]

د – البعد الثقافي: بما أن التراث الثقافي يتكون من كل الأعمال الفنية وجميع العادات والتقاليد الناجمة عن ثقافة الشعوب السابقة فان السياحة في هذه المنطقة تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.[76]

ثانيا: علاقة السياحة بالمدن التراثية القديمة:

توجد علاقة وثيقة بين التراث العمراني وقطاع السياحة حيث يمد التراث العمراني السياحة بعناصر جذب مميزة،في الوقت الذي تعتمد فيه السياحة على زيارة التراث من قبل السياح، اضافة الى ذلك حماية التراث العمراني لضمان الاستدامة والاستمرارية،[77] وهناك علاقة تكاملية بينهما فكل منهما يكمل الآخر فلولا السياحة الثقافية لما عرفنا هذه الأماكن ولما كان هناك سياح لزيارة المدن التراثية القديمة، و العكس فلو لم تتواجد المدن التراثية القديمة لما كان هناك سياحة ثقافية فهذه المعالم الأثرية والتاريخية هي من تخلق لنا سياحة ثقافية.

المحافظة على الجانب الجمالي والبيئي للمدن التراثية القديمة من خلال حماية وصيانة العمران المتواجد فيها للأجيال القادمة لمعرفة تاريخهم وحضارة أجدادهم القديمة، بالتالي اعطاء صورة جيدة عن هذه المدن من أجل جلب السياح المهتمين بها وتنشيط السياحة الثقافية .

ثالثا: ايجابيات وسلبيات تحقيق السياحة في المدن التراثية القديمة:

هناك تأثيرات ايجابية وسلبية للسياحة الثقافية في الجزائر، منها ما يساعد على ترقية نشاط السياحة الثقافية ومنها ما يعرقل هذا النشاط.

أ – الايجابيات: وتتمثل في كل ما من شأنه النهوض بالسياحة الثقافية في الجزائر وهي:

– تنوع الحضارات المتتالية على الجزائر مكنها من تنوع في عمارة المدن وتنوع ثقافي وتاريخي لذا وجب استغلالها من أجل ترقية نشاط السياحة الثقافية.

– السياحة الثقافية تسمح بترويج المنتوج المحلي التقليدي وطنيا ودوليا من خلال حسن استغلاله وتقديمه .[78]

– استقرار الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية يشكل بيئة استثمارية رابحة ومنتجة بامتياز،[79] فالجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى أوضاعها الأمنية مستقرة فهذا يشجع على اعادة نشاط السياحة في الجزائر وجعلها وجهة للسياح و اعادة كسب ثقة المستثمر والسائح .

ب – السلبيات: تظهر في المعيقات التي تقف في تطور السياحة عموما والسياحة الثقافية خصوصا بالرغم من الامكانيات التي تمتلكها الجزائر، وتتمثل في:

– ضعف الهياكل السياحية وعدم القدرة على تلبية احتياجات السائح، لابد من توفير الكم والنوع والتنوع لإعطاء خيارات للسائح حسب قدراته المالية.[80]

– ضعف في نوعية الخدمات المقدمة على مستوى النقل والإيواء من الناحية الكمية والنوعية.

– ضعف في أداء وكالات الأسفار حيث يغيب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحة الدولية كذلك عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.

– نقص في تأهيل وتكوين المستخدمين حيث أن نوعية التكوين غير متلائمة مع متطلبات العرض السياحي.[81]

– غياب الشرطة السياحية،[82] نجد في بعض المدن التراثية القديمة نقص في الأمن لذا لابد من احياءها وإعادة الوجه الجمالي لها لجلب السياح سواء كانوا محليين أو أجانب .

– عدم الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الاعلام والاتصال من أجل التعريف والترويج بما تمتلك الجزائر من مدن تراثية قديمة.

للمدن التراثية القديمة دور في ترقية نشاط السياحة الثقافية حيث تعمل هذه المدن على انعاش قطاع المواصلات بمختلف اسلاكه وتساهم ايضا في انعاش الفنادق وشقق الايجار، كما تساهم في الدخل الاقتصادي جلب العملة الصعبة، لتحقيق ذلك لابد من تعاون الوزارتين الثقافة والسياحة فالمدن التراثية القديمة تجمع وزارتين لتحقيق أهداف مشتركة بينهما كل في قطاعه.

العمل على توفير خدمات تعكس صورة جيدة من أجل كسب ثقة السائح وذلك بجعل المدن التراثية القديمة محتفظة بخصوصياتها حسب عاداتها وتقاليدها من أكل تقليدي خاص بكل منطقة، اللباس التقليدي، برمجة حفلات شعبية تقليدية مع الابقاء على البساطة وتقديم كل ما هو تقليدي، توفير الأمن مع تنسيق الوزارتين.

خاتمة:

للمدن التراثية القديمة دور كبير في ترقية نشاط السياحة الثقافية حيث عمل المشرع الجزائري على حمايتها وذلك لما تحتويه من معالم تاريخية تروي تاريخ الحضارات الماضية، فهي تستقطب السياح، مهتمين وباحثين في المجال التراثي التاريخي وبالتالي تساهم في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بفضل الاحتكاك بحضارات وثقافات أخرى وعادات وتقاليد مختلفة ومتنوعة، من جهة أخرى فللنشاط السياحي دور في ترقية المدن التراثية القديمة من خلال التسويق والإعلام والتعريف بالمدن التراثية القديمة، وتلعب الوكالات السياحية دورا رئيسيا للتعريف بالمدن التراثية القديمة، كما تضع برامج موسمية بكل منطقة تاريخية حسب

طبيعة الموقع فهي تختلف من صحراء، ساحل هضاب، كذلك تساهم في توفير النقل والفنادق من أجل تلبية حاجيات السياح لابد من تطبيق النصوص القانونية باستعمال أساليب الردع لمنع أي تجاوزات على المدن التراثية وحماية السائح.

الهوامش

1 - قويدر الويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009- 2010 صفحة 202.

[2]- الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث والهوية منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، مطبعة الايسيسكو الرباط سنة 2011 ، صفحة 25 و 26 .

[3]- تأليف مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني، 1923 1990، عالم المعرفة يوليو 1997، صفحة 9 و10 .

[4]- الدكتور حسن حميدةً، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، صفحة 288 .

[5] - أ نوال قلاب ذبيح، سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية في اطار التنمية المستدامة قصبة الجزائر العاصمة نموذجا، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة عدد السادس 2017، صفحة 49 .

[6]- ريهام كامل الخضراوي، الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، دراسة حالة واحة سيوه، رسالة ماجستير في التخطيط العمراني ،كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، سنة 2012، صفحة 3 و 16 و 17.

[7]- ملوكة برورة، أميرة بحري، التنمية المستدامة في مناطق التراث العمراني عرض تجربة تونس ورصد الواقع في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية عدد خاص الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، بدون سنة طبع، صفحة 217 و218.

[8]- دكتور حيدر كاظم عبد علي عمار مراد غركان، الحماية الخاصة للمتلكات الثقافية اثناء النزاعات المسلحة، كلية القانون جامعة بابل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة السادسة، صفحة 291 ،290.

[9]- موقع الكتروني، مقال بعنوان قائمة التراث الثقافي اللامادي في الجزائر، يوم الزيارة 15-02-2018، الساعة 12:05 http://www.wikiwand.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[10]- المادة 22 من القانون رقم 90-25، المتعلق بالتوجيه العقاري، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، جريدة رسمية عدد 49.

[11]- مادة 46 من القانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في أول ديسمبر 1990، جريدة رسمية عدد 52 .

[12]- لمادة 02 من القانون رقم 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المؤرخ في 15 يونيو 1998، جريدة رسمية عدد 44 .

[13]- أ نوال قلاب ذبيح، مرجع سابق، صفحة 49 .

[14]- المادة 8 من القانون رقم 98-04، مرجع سابق.

[15]- المادة 41، نفس المرجع.

[16]- المادة 50، نفس المرجع.

[17]- المادة 67 نفس المرجع.

[18]- أ هشام مكي، التخطيط السياحي ودوره في تطوير النشاط السياحي، ملتقى وطني الاستثمار في صناعة السياحة الواقع والتحديات 15- 16 جانفي 2014 – الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، صفحة 09 .

[19]- سكوم سفيان، ترقية السياحة في المدن العتيقة بالجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية والاقليمية، جامعة وهران، سنة 2011 صفحة 40 .

[20]- موقع الكتروني، عبد الله عبد الله سعد الفوري، الاطار القانوني لتنظيم المدن التاريخية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، قسم القانون، جامعة الدول العربية https ://historicalcities.wordpress.co

[21]- د رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، صفحة 114 . 115

[22]- زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات، قسم الادارة السياحية الجامعة الأردنية، سنة الطبع 2013، صفحة 139 و152.

[23]- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سنة 2009، صفحة 88 و89 .

[24]- د مصطفى يوسف الكافي، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة البطالة، ألفا للوثائق قسنطينة الجزائر، طبعة 2017، صفحة 27 .

[25]- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحة في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2011-2012 ،صفحة 26 .

[26]- المادة 03، من قانون رقم 03-01، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003، جريدة رسمية عدد 11.

[27]- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق، صفحة 50.

[28]- المادة 1، من قانون رقم 90-29، مرجع سابق.

[29]- المادة 4 من قانون 04-05 الذي يعدل ويتمم قانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 14 غشت 2004، الجريدة الرسمية عدد 51 .

[30]- المادة 6 من قانون 90-29، مرجع سابق.

[31]- المادة 69 من مرجع نفسه.

[32]- المادة 43 من قانون 98-04، مرجع سابق.

[33]- أستاذ حسن حميدة، مرجع سابق، صفحة 291.

[34]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-322، المؤرخ في 05 أكتوبر 2003، المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، جريدة رسمية عدد 60 .

[35]- المادة 03، من قانون رقم 03-01، مرجع سابق.

[36]- المادة 03 مرجع نفسه.

[37]- المواد 25 ،26 ،28 ،نفس المرجع.

[38]- لمادة 02 من قانون رقم 03-03، المتعلق مناطق التوسع والمواقع السياحية، المؤرخ في 17 فبراير 2003، جريدة رسمية عدد 11 .

[39]- لمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-48، المحدد لشروط و كيفيات انشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 10-186، المؤرخ في 14 يوليو 2010، جريدة رسمية عدد 44 .

[40]- رقم الملحق الثاني، من مرسوم التنفيذي 2000-48، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 10-186، مرجع سابق .

[41]- المادة 03 والمادة 28، من المرسوم التنفيذي رقم 06-224، المتعلق بتحديد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة وكيفيات ذلك، المؤرخ في 21 يونيو سنة 2006، جريدة رسمية عدد 42.

[42]- المادة 04 من القانون رقم 01-20، المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، جريدة رسمية عدد 77 .

[43]- المادة 09 نفس المرجع .

[44]- المادة 11 نفس المرجع.

[45]- قانون رقم 10-02، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010، جريدة رسمية عدد 61، صفحة 16 .

[46]- المادة 94 و 95 من قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو 2011، جريدة رسمية عدد 37.

[47]- أ نوال قلاب ذبيح، مرجع سابق، صفحة 52.

[48]- د صليحة محمد عشي، جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2017 صفحة 96 الى 112.

[49]- farida rahmani, la casbah D'Alger Méditerranée ,2003, Page ,éditions paris 09.

[50]- د صليحة محمد عشي، مرجع سابق، صفحة 99.

[51]- نجاة قناطي، حنان بوناب، الهوية العمرانية للمدينة الصحراوية القصر القديم بمدينة الأغواط، جامعة قسنطينة 2، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية عدد خاص بملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية، تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضارية، صفحة 36 و37 و 38.

[52]- قويدر الويزة، مرجع سابق ص 192 .

[53]- محمد عبد الفتاح احمد عيسوي، الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة، دراسة مقارنة لسياسات الحفاظ على التراث العمراني، كلية الهندسة جامعة الفيوم مصر، بدون سنة الطبع، صفحة 5

[54]- قعيد لطيفة، السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحة مستدامة دراسة حالة الجزائر مع الاشارة الى بعض النماذج، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع الادارة البيئية والسياحة، جامعة الجزائر 3، سنة 2013 2014 صفحة 175.

[55]- أمل الكردي، تأثيرات السياحة على المجتمع المحلي المدني والأهلي، مجلة كلية السياحة والفنادق جامعة الاسكندرية، العدد السادس سبتمبر 2009 صفحة 131.

[56]- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق ص 21.

[57]- علي خليل اسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، سنة الطبع 1999، صفحة 125.

[58]- د جلال بدر الخضرة، د مصطفى يوسف، أ هنادي محمد مخلوف، السياحة الريفية،ألفا للوثائق قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى 2017، صفحة 188.

[59]- د مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، صفحة 243،242 .

60- قويدر الويزة، مرجع سابق، صفحة 191.

61- قعيد لطيفة، مرجع سابق، صفحة 162.

62- زياد عبد الرواضية، مرجع سابق، صفحة 54.

63- د مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، صفحة 118 و 119.

64- راضية زرارقة، مقال للوزير ميهوبي، بعنوان شرعنا في التحضير لمراجعة وتحيين قانون التراث الثقافي، يوم 2017/05/17 الاذاعة الجزائرية
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170517/112327.html

65- زياد عبد الرواضية، مرجع سابق، صفحة 65 .

66- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، صفحة 168.

67- سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ماجستير في ادارة أعمال المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وادارة الأعمال، جامعة وهران، سنة 2013 -2014 صفحة 111.

68- قويدر لويزة، مرجع سابق، صفحة 173و 174 .

69- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، صفحة 154.

70- محمد عبد الفتاح أحمد العيسوي، مرجع سابق، صفحة 5.

71- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، صفحة 119 .

72- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق، صفحة 65 .

73- ملوكة برورة أميرة بحري، مرجع سابق، صفحة 217.

74- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق، صفحة 79 .

75- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، صفحة 91.

76- حدة متلف، مناطق التوسع السياحي بين متطلبات التطبيق وصعوبة التحقيق، تيمقاد موري نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، صفحة 16 .

77- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق، صفحة 3.

78- حدة متلف، مرجع سابق، صفحة 15 .

79- أمل الكردي، مرجع سابق، صفحة 125 .

80- أ بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية استكشافية واحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 66، سنة 2014، صفحة 16 .

81- سماعيني نسيبة، مرجع سابق، صفحة 118 و 119 .

82- أ بوبكر بداش، مرجع سابق، صفحة 21.